العُدُولُ المؤثِّرُ إعْرابيّاً في أسْلوبِ القُرآنِ الكَرِيمِ وأثرُهُ في مَعَاني بَعْضِ الآياتِ

أ.م .د . عبد الجواد عبد الحسن البيضاني
جامعة أهل البيت – كربلاء المقدسة

فحوى البحث

حاول السيد الباحث تفسير ما حدث من عدول لاعراب بعض كلمات القرآن الكريم بتأثير تغير المعنى المراد منه، من الانماط النحوية، كاسلوب المدح والذم، واسلوب الاختصاص. وقد اطلق الباحث على بحثه هذا العنوان بمعزل عن نظرية العامل و المعمول لان تطويع مثل هذا العدول الاسلوبي لتلك النظرية (العامل و المعمول) لا يبدو ممكنا الا بتأويل وتكلّف بعيدين عن اصابة الحقيقة.

تمهيد:

قدّر النحويون نظاماً لتأليف أنماط الجملة العربية، قام على أساس نظرية العامل، ومقتضاها: أنّ لكلّ مرفوع أو منصوب أو مجرور عاملاً يُؤثر فيه الإعراب الذي يقتضيه، وهذا العامل إمّا ظاهراً، أو مقدراً في ذهن النحوي مؤدياً وظيفةً ظاهرية في المعمول هي الإعراب.

وقد نشأت هذه النظرية منذ نشأة النحو العربي، ولم تتغيّر أصولها وفروعها حتى يومنا هذا، وإن تعرضت لكثير من الانتقادات ومحاولات التيسير، على أساس أنّ تخريجات النحويين، لهذه الحالات الإعرابية إنّما هي اجتهادات ظنية قابلة للأخذ والردّ والتطوير، ومن الإنصاف القول: إنّ النحويين القدماء منهم والمتأخرين لم ينظروا إلى هذه الاجتهادات على أنّها مقدسة، فوجدنا منهم من يحاول تقديم اجتهادات جديدة لتفسير الظواهر الإعرابية في بعض الأنماط النحوية التي لا تستقيم وتنظير النحويين، ومن هذه الأنماط أساليب قرآنية تفرد به التنزيل العزيز -نصّه وقراءاته -والشعر العربي الفصيح.

وقد حاولت ُ في هذا البحث تفسير ما حدث من مخالفة للإعراب بتأثير تغيّر المعنى المراد في هذا النوع من الأنماط النحوية، كأسلوب المدح والذم، وأسلوب الاختصاص، وغير ذلك -وقد أطلقته تحت عنوان (العدول المؤثر إعرابيا في اسلوب القرآن الكريم) -بمعزل عن نظرية العامل والمعمول، ذلك أنّ تطويع مثل هذه المخالفة الأسلوبية لنظرية العامل لا تبدو ممكنة إلا بتأويل وتكلّف بعيدين، وتجنبهما والاعتماد في تفسير تغيّر الإعراب على التحويل الأسلوبي العارض على نمط الكلام لمعنى مقصود أوفق وأولى.

أمّا مجال تطبيق دراستي هذه المخالفة الأسلوبية، فكان نصوصاً من القرآن الكريم وقراءاته تنطبق عليها هذه الدراسة، فضلاً عمّا أمكنني الوقوف عليه من الشواهد الشعرية المعتمدة.

المخالفة الأسلوبية في نصّ القرآن الكريم وقراءاته

أسلوب القرآن الكريم أسلوب

تفرد به هذا الكتاب المقدس، وإن جاء على وفق ما اعتادت عليه العرب من أساليب، فقد نزل بلغتهم وكلمهم بكلامهم، ولكنه تفرد بإعجازه المنبثق من طريقة نظمه، وموالفة ألفاظه، وغير ذلك من السمات المميزة له من أساليبهم، وإن لم يكن خارجا عنها.

والمزايا التي يتسم بها أسلوب القرآن كثيرة، غير أنّي سأقتصر منها على شعبة واحدة، هي: المخالفة الأسلوبية في التراكيب النحوية القرآنية محلّ البحث، ولا أعني بها: ما أطلق عليه القدماء (المناسبة السياقية، أو المشاكلة)، التي هي: جري الكلام على نسق أسلوبي واحد[1]. كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾[سورة البقرة: ٥٨]. إذ قرأ نافع: (يَغفِر) بالياء، وقرأ ابن عامر (تُغفَر)، وقرأ أبو عمرو وحمزة (نَغفِر) بالنون[2].

وقد وُجهت قراءة (نَغفر) بالنون على المشاكلة الأسلوبية أو مناسبة السياق إذ هي مردودة على قول الله السابق في الآية نفسها، لأن (نغفر) جاءت إخباراً عن الله جلّ ذكره، والتقدير: وقلنا ادخلوا الباب سجداً وقولوا حِطّةٌ نَغفر لكم[3].

وهذا التوجيه الأسلوبي لا مخالفة فيه من جهة الإعراب، ولكنه يتعلق بالأسلوب البلاغي، فهو بعيد عن مقصود البحث.

وكذلك أنّ المخالفة الأسلوبية هي ليست تلك الظواهر البلاغية الصرف، مثل إعادة الكلام لطوله على سبيل التوكيد، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [سورة آل عمران: ١٨٨]. فقد ذُكر في توجيه إعادة (تحسبنهم) أنّها جاءت للتوكيد وحَسُن ذلك لطول الكلام، فالإعادة هنا تؤكد أنّ الذي جرى آخراً متصل بالأول وتوضح أنّ الثاني سبب

(١) ينظر: مناهل العرفان ٢/ ١٩٩٢.
(٢) ينظر: السبعة في القراءات ١٥٧، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ١٤٣، والبحر المحيط ١/ ٣٨٥..
(٣) ينظر: الحجة في القراءات ٩٨، و الكشف ١/ ١٤٣، والبحر المحيط ١/ ٣٨٥.

للأول[٤].

فالذي نعنيه بالمخالفة الأسلوبية المؤثرة في الإعراب، هو: تغيّرُ أسلوب الكلام من حالة إلى أخرى، وأثرُ هذا التغيّر في دلالة الأنماط الكلامية، وما يتبع هذا من تغيّر الإعراب.

وفي هذا الصدد أشيرُ إلى أنّه قد وردت في بعض النصوص القرآنية وقراءاتها أساليب وأفانين من القول شغلت النحويين وعلماء القراءات، فالنحويون دفعوا مخالفتها لمّا استقر عندهم من الأحكام بالتأويل والتقدير من أجل تثبيت قواعدهم في حين دافع علماء القراءات عن توثيق ما قرأوا بأنّ القراءة مسندة إسناداً صحيحاً يصل بعضه إلى حد التواتر، فالقراءة المتواترة تُعلى على الاجتهادات النحوية التي يضعها بشرٌ قد يقصر بهم الاجتهاد. وفي ما يأتي سأُلقي الضوء على جملة من المواضع التي حصلت فيها المخالفة الأسلوبية في بعض الأساليب النحوية وأثر ذلك في الإعراب:

- في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ﴾[سورة البقرة: ١٧٧].

انصبت جهود علماء النحو والقراءات والتفسير في الجانب الإعرابي لهذه الآية الكريمة على توجيه نصب (الصابرين) المعطوفة على (الموفون)، فذكر الواحديّ (٤٦٨هـ): أنّ (الصابرين) انتصب على المدح، وإن كان معطوفاً على مرفوع ((لأنّ العربَ إذا تطاول الكلامُ اعترضتْ فيه بالمدح أو الذم، فينصبون وإن كان حقه الرفع))[٥].

وزاد الزمخشري (٥٣٨هـ) الأمر تحديدا حين ذكر أنّه منصوبٌ ((على الاختصاص والمدح، إظهاراً لفضلِ الصبر في الشدائد، ومواطنِ القتال على سائر الأعمال))[٦]. وإلى هذا ذهب ابن كثير

(٤) ينظر: التفسير الكبير للرازي ٩/ ١٣٦، والبحر المحيط ٣/ ١٤٣ -١٤٤، وروح المعاني ٤/ ١٥١.

(٥) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١/ ٢٥٢.

(٦) الكشاف ١/ ٢٥٤.

(٧٧٤هـ) والآلوسي (١٢٧٠هـ)[٧].

أمّا الرازي (٦٠٦هـ) فاكتفى بذكر آراء بعض النحويين في توجيه نصب (الصابرين) فذكر منها: رأي الكسائي (١٨٩هـ): أنّ (الصابرين) معطوف على (ذوي القربى) المذكور في أول الآية نفسها، فكأنّ القول: وآتى المال على حبِّه ذوي القربى والصابرين، فهو عطف على (مَن) في أول الآية: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ ..﴾وردّه الرازي: بأنّ ذلك يستلزم أن يكون قد عُطف على الموصول شيء قبل صلته، وهذا غير جائز، لأنّ الموصول مع الصلة متلازمان بمنزلة اسم واحد، ومن غير الممكن أن يُوصف الاسم أو يُؤكد أو يُعطف عليه إلا بعد تمامه وانقضائه بأجزائه جميعها[٨].

وذكر الرازي[٩] أيضا رأي الفرّاء (٢٠٧هـ)[١٠] في هذه المسألة، وهو أنّ: (الصابرين) نُصب على المدح، لطول الكلام بالمدح، والعرب تنصب على المدح وعلى الذم في مثل هذا الموضع. كقراءة: [حمّالةَ الحَطَبِ] بنصب (حمّالة) على الذم[١١].

وقد اختلف البصريون والكوفيون في تقدير النصب على المدح، فذهب البصريون إلى أنّه انتصب بفعلٍ مضمرٍ مقدرٍ، هو (أعني) أو غيره[١٢]. وخطّأهم في ذلك الكوفيون بحجة أنّ (أعني) إنّما يقع تفسيراً للاسم المجهول، والمدح لا يأتي بعد المجهول وإنّما يأتي بعد المعروف، وبأنّه لو صحّ ما يقوله البصريون لصحّ أن نقول: قام زيدٌ أخاك، على معنى: أعني أخاك، وهذا ممّا لم تقل به العرب[١٣].

(٧) ينظر: تفسير ابن كثير ١/ ٢٠٩، وروح المعاني ٢/ ١٤٧.
(٨) ينظر: التفسير الكبير للرازي ٥/ ٤٨.
(٩) ينظر: المصدر نفسه ٥/ ٤٨ -٤٩.
(١٠) ينظر: معاني القرآن للفرّاء ١/ ١٠٥-١٠٦.
(١١) المسد/ ٤. قرأها بالنصب عاصم من السبعة، وقرأ الجمهور بالرفع، ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٣٩٠.
(١٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٦٧، والإنصاف في مسائل الخلاف (م٦٥) ٢/ ٤٦٨، والتفسير الكبير للرازي ٥/ ٤٨-٤٩، والبحر المحيط ٣/ ٤١١.
(١٣) ينظر: معاني القرآن للفرّاء ١/ ١٠٦، والإنصاف في مسائل الخلاف (م٦٥) ٢/

ولا حجة للكوفيين في هذا، لأنّ تمثيلهم بـ (قام زيدٌ أخاك) ليس من باب المدح، وإنّما هو من باب البدل، لأنه جامد، والبدل ليس فيه من معنى المدح شيء.

وهذه الآراء التي ذكرها المفسرون في نصب (الصابرين)، قد وردت عند قدامى النحويين الذين نقل سيبويه (١٨٠هـ) آراءهم في كتابه، وقد قرروا أنّ هذا الأسلوب هو مما سُمع من العرب، قال سيبويه: ((وسَمِعنا بعضَ العرب يقولُ: (الحمدُ للهِ ربَّ العالمين)، فسألتُ عنها يونس، فزعمَ أنّها عربيةٌ. ومثلُ ذلك قولُ الله عزّ وجلّ: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [سورة النساء: ١٦٢]. فلو كان كلُّه رفعاً كان جيداً، فأمّا (المؤتون) فمحمولٌ على الابتداء، وقال جلَّ ثناؤه: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ﴾ ولو رفعَ (الصابرين) على أول الكلام كان جيداً، ولو ابتدأتَه فرفعتَه على الابتداء كان جيداً، كما ابتدأتَ في قوله (والمؤتون الزكاة)... زعم الخليل: أنّ نَصْبَ هذا على أنّكَ لم تُرِدْ أنْ تُحَدِّثَ الناسَ ولا مَن تُخاطِبُ بأمرٍ جهلوه، ولكنّهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناءً وتعظيماً، ونَصَبَهُ على الفعل))[١٤].

وقد تحدّث سيبويه عن هذا أيضا في باب: (ما يُنصَبُ فيه الاسم لأنّه لا سبيل له أن يكون صفةً)، فقال: ((وممّا لا يجوزُ فيه الصفةُ: فوقَ الدار رجلٌ وقد جئتُكَ برجلٍ آخَرَ عاقلينِ مسلمَين، وتقول: اصنَعْ ما سَرَّ أخاك، وأحبَّ أبوك الرجلانِ الصالحانِ، على الابتداء،

٤٦٨، والتفسير الكبير للرازي ٥/ ٤٨-٤٩، والبحر المحيط ٣/ ٤١١، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥/ ٤٧٣.

(١٤) كتاب سيبويه ٢/ ٦٣ -٦٦.

وتنصبه على المدح والتعظيم))[١٥].

وعلى الرغم من الخلاف بين البصريين والكوفيين في تعليل إعراب (الصابرين)[١٦]، غير أنّ الطرفين اتفقا في الناحية الدلالية، فالبصريون -وعلى رأسهم الخليل (١٧٥هـ) وسيبويه -نصّوا على أنّ هذا الأسلوب خرج من الشكل الخبري إلى أسلوب معنوي هو المدح، وعليه تغيّر الأسلوب الإعرابي، ليُدلّ على تغيّر معنى الخبر إلى معنى المدح[١٧]، وهو رأي الكوفيين أيضاً من الناحية الدلالية، إذ رأى الفرّاء أنّ (الصابرين) إنّما نُصبت، لأنّها من صفة (مَن) ((فكأنّه ذهبَ بها إلى المدح، والعربُ تعترضُ من صفاتِ الواحد إذا تطاولتْ بالمدح أو الذم فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعضَ المدح، فكأنّهم ينوون إخراجَ المنصوب بمدحٍ مُجَدَدٍ غيرِ متبعٍ لأولِ الكلام))[١٨].

وكذا عنده الموضع الآخر: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾. فـ(المقيمين) نعت لـ (الراسخون) ولمّا كثُرت النعوت وتطاولت بالمدح نُصب لبيان فضل الصلاة[١٩].

واتضح من عرض آراء المفسرين أنّهم ميّالون للأخذ برأي الكوفيين[٢٠] من جهة الإعراب، أمّا من الناحية الدلالية فالرأي متفق على أنّ تغيّر الأسلوب من معنى إلى معنى آخر مقصود سببُ تغيُّرِ الإعراب، وإنّما أخذ المفسرون برأي الكوفيين في الإعراب،

(١٥) المصدر نفسه ٢/ ٥٧.
(١٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (م٦٥) ٢/ ٤٦٨.
(١٧) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ - ٥٩.
(١٨) معاني القرآن ١/ ١٠٥ -١٠٦.

(١٩) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٠٦، والبحر المحيط ٣/ ٤١١.
(٢٠) ذكر أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ): أنّ رأي الكوفيين في (المقيمين) أنّها مخفوضة بالعطف على الضمير المجرور قبلها (أي: الكاف في إليك) والتقدير: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة من الأنبياء عليهم السلام. أو أنّها مخفوضة عطفا على (الكاف في قبلك) والتقدير: من قبلك ومن قبل المقيمين الصلاة من أمتك. ورأيهم هذا بنيّ على جواز العطف على الضمير المخفوض، ينظر: الإنصاف (م ٦٥) ٢/ ٤٦٣.

وقوفاً منهم على اتباع المنهج الوصفي في تفسير هذين الموضعين (الصابرين- المقيمين)، وغيرهما من المواضع في القرآن الكريم، التي احتاج البصريون في استقامة إعرابها على مذهبهم إلى قدرٍ من التأويل، كما هو الحال في المواضع التي سترد في البحث.

- في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[سورة المائدة: ٦٩].

قال النحويون وتبعهم المفسرون[٢١] بآراءٍ متفرقة في توجيه رفع (الصابئون) ومنها: أنّها مرفوعة على الابتداء، ومنوي بها التأخير، كما في قولهم (إن زيداً وعمرٌو قائمٌ)، والتقدير: إن زيداً قائمٌ وعمرٌو قائمٌ، فحُذف خبر (عمرو) لدلالة خبر (إنّ) عليه، و هذا هو توجيه البصريين، قال سيبويه: ((وأمّا قولُه عزّ وجلّ: ﴿ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾، فعلى التقديم والتأخير، كأنّه ابتدأَ على قوله (والصابئون) بعدها مضى الخبر))[٢٢].

وعلى أساس هذه الآية الكريمة وغيرها من الشواهد السمعية وضع النحويون ما سُمِّي في باب إنّ وأخواتها بـ (العطف على اسم إنّ بالرفع قبل تمام الخبر)[٢٣]، وتعددت آراؤهم في توجيه إعراب المعطوف، في شواهد شعرية متعددة، ومنها قول بشر بن أبي خازم[٢٤]:

وإلا فاعلَموا أنّا وأنتُمْ
بُغاةٌ ما حَيينا في شِقاقِ

وقول ضابئ البُرْجُمي[٢٥]:

فَمَنْ يكُ أمسى بالمدينةِ رَحْلُهُ
فإني وقَيّارٌ بها لَغَريبُ

فذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز العطف قبل تمام الخبر، وما سُمع من ذلك أي: (أنتم) في الشاهد الأول: و (قيّار) في الشاهد الثاني قد رفعا على الابتداء ونُوي به التأخير، وخبرهما محذوف دلّ عليه خبر

(٢١) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٥٤١.

(٢٢) كتاب سيبويه ٢/ ١٥٥.

(٢٣) ينظر: الإنصاف (م ٢٣) ١/ ١٨٧.

(٢٤) ديوانه ١١٦.

(٢٥) البيت من شواهد: كتاب سيبويه ١/ ٥٧، والأصول في النحو ١/ ٢٥٧، والإنصاف في مسائل الخلاف (م ١٣) ١/ ٩٤، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٢١.

(إنّ)، والتقدير في الأول: فاعلموا أنّا بُغاة وأنتم بُغاة، وفي الثاني: فإنّي غريبٌ وقيّارٌ غريبٌ.

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف قبل تمام الخبر، و أنّ المعطوف قد عُطف على موضع اسم (إنّ) فرُفع، لأنّ موضعه أنّه مبتدأ قبل دخول (إنّ) عليه، ثم ذهب الفرّاء إلى جواز عطف المرفوع على اسم (إنّ) إذا كان اسمها ممّا يخفى فيه الإعراب لبنائه، كالشاهدين السابقين، وهو بهذا يخالف الكسائي الذي أجاز رفع المعطوف على الموضع، سواء أ كان المعطوف عليه (أي: اسم إنّ) ممّا خفي فيه الإعراب أو ممّا ظهر فيه[٢٦].

ويبدو أنّ الفرّاء، إنّما قلّل من عمل (إنّ) فاشترط في اسمها المعطوف عليه محلاً أن يكون ممّا يخفى فيه الإعراب، ولم يجز العطف مع اسمها الظاهر الإعراب لأنّ (إنّ) ضعيفة في العمل، لشبهها بالأفعال من عدة وجوه، فهي فرع عليها في العمل، والفروع تنحط أبداً عن رتبة الأصول، ويترتب على ذلك احتسارٌ في عمل الفرع.

فـ(إنّ) -وإنْ شابهت الفعل في العمل -إلا أنّها لم تَقْوَ قوتَه، فاقتصر عملها على نصب الاسم، لأنّها حرف، والحروف ليست بمنزلة الأفعال.

وأدلى المفسرون بدلوهم في توجيه رفع (الصابئون) في الآية الكريمة[٢٧]، فنقل الزمخشري رأي البصريين فقط في توجيه الرفع ووافقهم فيه واعتل بعللهم النحوية، ثم وجّه عنايته نحو دلالة تقديم (الصابئون) على ما بعده من الأسماء المعطوفة، وهو منوي به التأخير بعد تمامها والرفع على الابتداء، فقال: ((فإنْ قلتَ ما التقديمُ والتأخيرُ إلا لفائدة، فما فائدةُ هذا التقديم؟. قلتُ: فائدتُه التنبيهُ على أنّ الصابئين يُتابُ عليهم إنْ صحَّ منهم الإيمانُ والعملُ الصالح، فما الظنُّ بغيرهم؟. وذلك أنّ الصابئين أبينُ هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدُّهم غيّاً،

(٢٦) ينظر: الإنصاف: (م٢٣) ١/ ١٨٥-١٨٦، والبحر المحيط ٣/ ٥٤١.

(٢٧) ينظر: التفسير الكبير للرازي ١٢/ ٥٢، و التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٢١-٢٢٢، والبحر المحيط ٣/ ٥٣١ وروح المعاني ٦/ ٢٠٢.

وما سُمّوا صابئين إلا لأنّهم صَبَئوا عن الأديان كلِّها، أي: خرجوا))[٢٨].

وكان أكثرهم مناقشة للآراء النحوية التي قيلت في الآية الكريمة العكبري (٦١٦هـ)، فقد ذكر منها سبعة آراء، وعرض لحججها وردّ بعضها، ومنها[٢٩]:

- إنّ (الصابئون) معطوف على الفاعل في (هادوا)، وردّ العكبري بأنّه فاسد من وجهين، أحدهما: أنّه يُوجب كون (الصابئون) هوداً، وليس كذلك والآخر: أنّ ضمير الجماعة المتصل لم يُؤكَّد بضمير رفع منفصل، وهو شرطٌ للعطف عليه[٣٠].
- إنّ (إنّ) في الآية الكريمة بمعنى (نعم) فما بعدها في موضع رفع، والصابئون كذلك، وردّ هذا أبو حيان (٧٤٥هـ) بأنّ مجيء (إنّ بمعنى نعم) يستلزم أن لا تأتي (إنّ) في أول الكلام، بل تحتاج إلى كلام قبلها لتكون جواباً له[٣١].
- إنّ (الصابئون) ورد مرفوعاً على لغة بني الحارث بن كعب، ووصفه أبو البقاء بأنّه بعيد، لأنّ ما أُثر عن هذه القبيلة: أنّهم يجعلون التثنية بالألف على كلّ حال، ولم يُؤثر عنهم أنّهم يجعلون الجمع بالواو على كلّ حال.

وقد مال أبو البقاء إلى ترجيح أحد الآراء الغريبة، وهو أن جعل النون في (الصابئون) حرف الإعراب، ذاكراً أنّ أبا علي الفارسي (٣٧٧هـ) قد أجازه مع الياء ومنعه مع الواو، وأنّ غير أبي علي أجازه والقياس لا يدفعه[٣٢].

وذكر الآلوسي أنّ أحسن الوجوه –على بعده –هو أنّ (الصابئون) عطف على الصلة بحذف الصدر، أي: الذين هم الصابئون[٣٣].

(٢٨) الكشاف ١/ ٦٩٤.

(٢٩) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٢١–٢٢٢.

(٣٠) اشترط ذلك البصريون، ولم يشرطه الكوفيون، بل أجازوا العطف على الضمير المرفوع المتصل من دون توكيده. ينظر: الإنصاف (م٦٦) ١/ ٤٧٥ –٤٧٨.

(٣١) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٥٤١.

(٣٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٢٢.

(٣٣) ينظر: روح المعاني ٦/ ٢٠٢.

وبعد هذا العرض لآراء العلماء يمكن أن نبيّن أنّ السبب في تعدد الأوجه الإعرابية لهذه المواضع عندهم- مع التفاتهم إلى أثر تغيُّر الأسلوب في الإعراب-هو سيطرة نظرية العامل على التفكير النحوي، وحرصهم الشديد على تطبيقها بمفاصلها الدقيقة في بيئة الدرس النحوي التعليمي، ليطَّرِدَ لهم التنظير والتطبيق إلى الأجيال المتعاقبة، فكان من نتيجة ذلك أنهم ضحّوا بالمعاني الدقيقة والنكت الدلالية في أنماط من الكلام وردت في أعلى النصوص مستوى من مستويات اللغة، وهي نصوص القرآن الكريم، وكذلك في شواهد شعرية فصيحة، إيثاراً منهم للجانب الشكلي التعليمي لنظرية العامل، ودليل ذلك أنّ سيبويه -وقد أدرك أنّ تحوُّلَ معنى (الصابرين) و (المقيمين) إلى معنى المدح قد غيّر وجهة الإعراب -راعى الجانب الشكلي للعمل الإعرابي، وما تفرضه القواعد التعليمية، فقدّر فعلاً ناصباً للاسم على الاختصاص بالمدح، وأخذ يُعدّد احتمالات مفترضة في النص القرآني تساير الضوابط النحوية، فقال في (المقيمين): ((فلو كان كلُّه رفعاً كان جيداً))[٣٤]. وقال في (الصابرين): ((ولو رفعَ (الصابرين) على أولِ الكلام كان جيداً، ولو ابتدأتَه فرفعتَه على الابتداء كان جيداً))[٣٥].

ثم تشدّد في قبول مثل هذا التغيّر الأسلوبي الخارج إلى معنى المدح، والمؤثِر في تغيّر الإعراب بما لا يتناسب وقواعد النحو، فاشترط لصحة وقوعه شرطين[٣٦]:

أولهما: أن تكون الصفة صفة موجودة للمدح والثناء، بحيث تكون مألوفة في عُرف الناس.

والآخر: أن يكون الممدوح معروفاً لدى المخاطب بأنّه جدير بالمدح والتعظيم.

واشترط غيره لاختلاف الإعراب أن يطول الكلام بكثرة النعوت، وأن يُبالَغ في معناها، ويُزاد الإسهاب في الثناء أو

(٣٤) كاتب سيبويه ٢/ ٦٣.
(٣٥) المصدر نفسه ٢/ ٦٤.
(٣٦) ينظر: المصدر نفسه ٢/ ٦٩.

الذم أو غير ذلك من المعاني[٣٧].

ونجد بعض القُرّاء أكثر تشدداً من النحويين في قبول هذه المخالفات الإعرابية في النصوص القرآنية، حتى وصل الأمر بهم إلى أن غلّطوا رسم المصحف، ولحّنوا مَن قرأ بهذه المخالفات الإعرابية الثابتة في خط المصحف[٣٨].

وأخلصُ من هذا إلى القول: بأنّ المخالفة الأسلوبية التي يقصد إليها المتكلم قصداً لإنشاء معنى جديد مراد عنده، هي السبب لتغيّر الإعراب، وليس ثمة داعٍ إلى التكلف والفروض للبحث عن الوجوه الشكلية لإقامة ضوابط الإعراب المفترضة ويمكن لنا -على هذا الأساس -أن نُفسر رأي القدماء الذين ذكروا: أنّ العرب يخالفون بين الإعراب إذا طالت النعوت[٣٩]. ففي قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ﴾ عرضَ تحوُّلٌ في أسلوب الكلام، إذ لم يقصد سبحانه وتعالى مطلق الخبر عندما تحدث عن (الصابرين) ولكنه أراد أن يُثني على هؤلاء الصابرين، فانتقل بالكلام من الأسلوب الخبري إلى أسلوب المدح والثناء، فتغيّر الإعراب تبعاً لذلك، ليدلّ بهذا التغيّر الشكلي على موضع عنايته سبحانه بعموم الصابرين في البأساء والضراء وحين البأس، حثّاً على المزيد من الصبر على المصائب، والله أعلم.

وهو ما نلحظه أيضا في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ فقد وردت هذه المعطوفات منسوقة على (الراسخون)، ولكن عرض لهذه الآية الكريمة مخالفة أسلوبية في كلمة (المقيمين) تغيّر على إثرها الإعراب، لأنّ القصد لم يتعلق بالإخبار فحسب،

(٣٧) ينظر: المحتسب ٢/ ١٩٨، والكشاف ١/ ٦٩٤، و البحر المحيط ٢/ ٧.

(٣٨) ينظر: الكشاف ١/ ٦٢٣، والبحر المحيط ٣/ ٤١١.

(٣٩) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٥، والمحتسب ٢/ ١٩٨، والبحر المحيط ٣/ ٤١١.

بل حثّ الناس على إقامة الصلاة بمدح مقيميها والثناء عليهم.

وهكذا الأنماط الأُخَر تجري على هذا النسق، أي: إنّ طريقة المخالفة الأسلوبية في الإعراب تخرج النمط اللغوي من بنيته المتعارف عليها على وفق ضوابط اللغة، إلى بنية أخرى مختلفة تركيباً، كتحويل الإعراب من الرفع إلى النصب، أو من النصب إلى الرفع، لإضفاء مزيد من الترغيب بالأمر أو التنفير عنه على أساس أن هذه المخالفة أدّت إلى تغيير قيمة المعنى في ذهن المخاطب، وهي- بلا شكّ-وسيلة لاستغلال الطاقات الكامنة في النظام اللغوي.

ويجب الذكر: أنّ أمر هذه المخالفة الأسلوبية وأثرها في تغيّر الإعراب ليس مقتصراً على هذه المواضع، بل إنّ هناك مواضع أُخَر اشتملت عليها بعضُ الأبواب النحوية، كالاختصاص والإغراء والتحذير، يمكن أن تُدرس وتُحلل على أساس المخالفة الأسلوبية، ويُعاد النظر في شأن قواعدها، فهذه الأساليب قد عرض لها مثل هذه المخالفات الأسلوبية التي غيّرت إعرابها، ففي قراءة نصب (حمّالة) في قوله تعالى: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾، تغيّر الإعراب إلى النصب تبعاً لتغيّر الأسلوب من الخبر المحض إلى معنى الذم، لأنّ هذه المرأة كانت قد اشتهرت بالنميمة، وكانت السبب الرئيس في جلب المصائب على زوجها، فجرّته إلى معاداة الرسول ﷺ، فكان النصب على اختصاص الذم أولى بها، إذ أفاد معنى أنّها قرينة زوجها في النار، وأنّها تحمل حطب هذه النار، لأنّها السبب فيها، فكان في النصب مبالغة في الذم عليها، ولا يتحقق مثل هذا المعنى إن جرى الكلام على نسق إعرابي موحّد (أي: الرفع في حمّالة)، إذ المعنى يقتصر حينئذ على ذمّها من جهة واحدة، هي أنّها تحمل حطب نار زوجها، يقول مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ) في اختلاف معنى النصب عن الرفع في قراءة (حمّالة): ((وفي الرفعِ ذمٌّ، ولكنّه في النصب أبينُ، لأنّك إذا نصبتَ لم تقصد إلى أن تزيدَها تعريفاً وتبييناً، إذ لم تُجرِ

الإعرابَ على مثلِ إعرابِها، وإنّما قصدتَ إلى ذمِّها))[٤٠].

خلاصة البحث ونتائجه

يمكن أن أذكرَ ما قمتُ به في هذا البحث بالنقاط الآتية:

١. عنونتُ البحث بـ (المخالفة الأسلوبية المُؤثِّرة في الإعراب) وقصدتُ بذلك: تغيرّ أسلوب الكلام من حالة إلى أخرى، وأثر هذا التغيرّ في دلالة الأنماط الكلامية وما يتبع ذلك من تغيرّ في الإعراب.

٢. فرّقتُ بين مفهوم المخالفة الأسلوبية وأساليب أُخَر، كالمشاكلة والمناسبة السياقية وإعادة الكلام لطوله بقصد التوكيد، بأنّ المخالفة الأسلوبية تصحبها مخالفة في الإعراب، على حين أن تغيرّ السياق في غيرها يستقيم وقواعد النحو.

٣. كان مجال تطبيق البحث مجموعة من النصوص القرآنية والشواهد الشعرية الفصيحة التي وردت فيها المخالفة الأسلوبية، وبعد عرض ما قيل فيها وتحليلها ثبت أنّ هذه المخالفة تحَدُثُ على أثر معنى جديد يعرض على نمط الكلام، كالمدح أو الذم أو الفخر أو الترحم أو غير ذلك من المعاني المقصودة، التي فسرّها القدماء على أنها اختصاص، وأنّ هذه المخالفة هي السبب في تغيرّ الإعراب من الرفع إلى النصب، أو من النصب إلى الرفع، أو من الجر إلى النصب.

أهم مصادر البحث ومراجعه

١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (د. ت).

٢. البحر المحيط: أبو حيان النحوي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، شارك في تحقيقه د. زكريا عبد المجيد النوتي ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٣. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري (عبد الله بن الحسين ت

(٤٠) الكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٣٩٠.

٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت، (د. ت).

٤. تفسير ابن كثير(تفسير القرآن العظيم): ابن كثير(أبو الفداء إسماعيل بن عمر ت ٧٧٤هـ)، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا و د. محمد عاشور و د. عبد العزيز غنيم، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧١م.

٥. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): الرازي (فخر الدين محمد بن عمر ت ٦٠٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨١م.

٦. الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه (الحسين بن أحمد ت ٣٧٠هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٧م.

٧. ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي: تحقيق مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٤م.

٨. روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني: الآلوسي (أبو الثناء السيد محمود البغدادي ت ١٢٧٠هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د. ت).

٩. السبعة في القراءات: ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى ت ٣٢٤هـ) تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط ٣، ١٩٨٨م.

١٠. شرح أبيات سيبويه: السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت ٣٦٨هـ)، تحقيق د. محمد علي السلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، (د. ت).

١١. شرح المفصل: ابن يعيش(موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د. ت).

١٢. شرح المقدمة الجزولية الكبير: الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد ت ٦٤٥هـ) تحقيق د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.

١٣. كتاب سيبويه: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م.

١٤. الكشاف عن خصائص غوامض التنزيل وعيون الأقأويل في وجوه التأويل: الزمخشري (جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ)، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط ٢، ٢٠٠١م.

١٥. الكشف عن وجوه القراءات السبع: مكي القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب ت ٤٣٧هـ)، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٤م.

١٦. لسان العرب: ابن منظور(جمال الدين محمد بن مكرم ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.

١٧. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني (أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ)، تحقيق د. محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

١٨. معاني القرآن: الأخفش (سعيد بن مسعدة ت ٢١٥هـ) تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

١٩. معاني القرآن: الفرّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م.

٢٠. معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.

٢١. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق الشاطبي (إبراهيم بن موسى ت ٧٩٠هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ط١، ٢٠٠٥م.

٢٢. مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق د. أحمد عيسى المعصراوي، دار السلام، مصر، ط ١، ٢٠٠٣م.

٢٣. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: الواحدي (علي بن أحمد ت ٤٦٨هـ)، تحقيق صفوان عدنان داودي، دار القلم، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.